

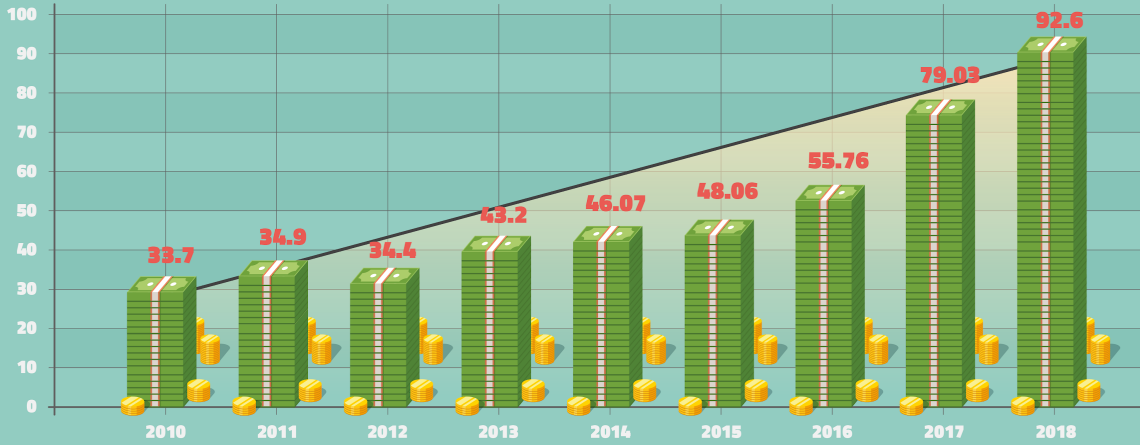
## داري الديون: حسابات الدّين الخارجي وأعبائه 2018

- بدأت الحكومة منذ عام 2015 سياسة لزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي.
- ثم أدى التعويم إلى تدهور معظم مؤشرات الدّين الخارجي.
- ملف الدّين الخارجي به كثير من السياسة، مثل علاقات مصر بدول الخليج، ورضا الولايات المتحدة الأمريكية (التي أعطت الضوء الأخضر لصندوق النقد كي يوافق على قرض مصر)، وأيضًا الرضا الروسي المرتبط بالقرض اللازم من أجل بناء أربعة مفاعلات نووية في الضبعة على الساحل الشمالي.
- يوضح التحليل التالي للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي كيف يرتفع الدّين الخارجي عامًا بعد عام، وكيف يخرج عن مراقبة البرلمان، وكيف تحاول الحكومة استعادة السيطرة على الاستدانة الخارجية. وكيف يستدين البنك المركزي عن طريق خفي، وهي البنوك العامة. الديون الخفية أيضًا تكون عن طريق جهات (قطاعات) حكومية أخرى مثل وزارة الكهرباء وجهاز التنمية العمرانية وغيرها.
- ويوضح التحليل أنه، نتيجة لكل ما سبق، يتراجع نصيب الديون السهلة في حين ترتفع نسبة الديون صعبة السداد.
- وأخيرًا، كيف يؤدي هذا الوضع إلى خروج مئات المليارات إلى خارج مصر من أجل سداد عبء الدّين في عام واحد فقط.
- وفي النهاية، تطرح المبادرة عددًا من التوصيات من أجل الخروج من دائرة الدّين الخارجي وتبعاتها.

### 1-الدّين الخارجي ثلاثة أضعاف ما قبل الثورة

في عام 2017، ارتفع الدّين الخارجي في أكبر قفزة له في تاريخ مصر الحديث بالتزامن مع التعويم. وفي عام 2018، قفز الدّين الخارجي قفزة جديدة.

## الدَّينَ الخارجي ثلاثة أضعاف ما قبل الثورة



#الدين\_الخارجي

2- نصيب الفرد من الدَّينَ الخارجي:

في عام 2018، كل طفل يولد في مصر يكون مدينًا للخارج بمبلغ 884 دولارًا.



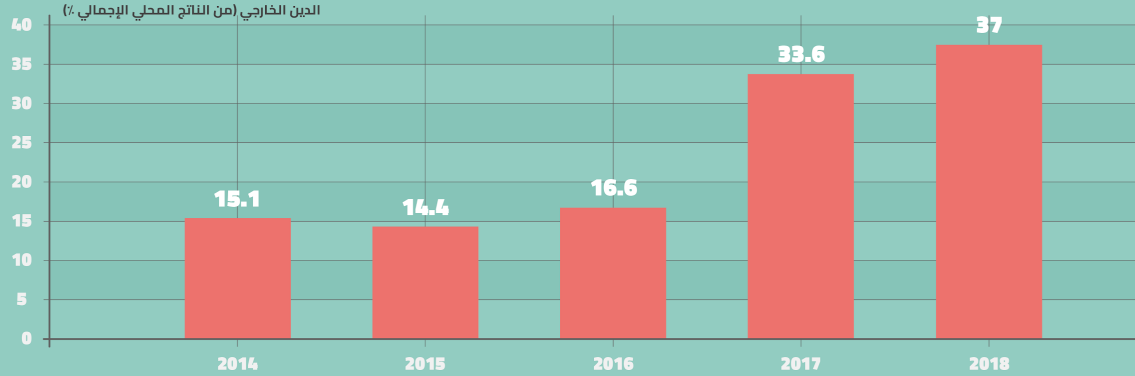
نصيب الفرد من الدَّينَ الخارجي

#الدين\_الخارجي

في عام 2018، كل طفل يولد في مصر يكون مدينًا للخارج بمبلغ 884 دولارًا.

3- مصر مدينة للخارج بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي

## مصر مدينة للخارج بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي



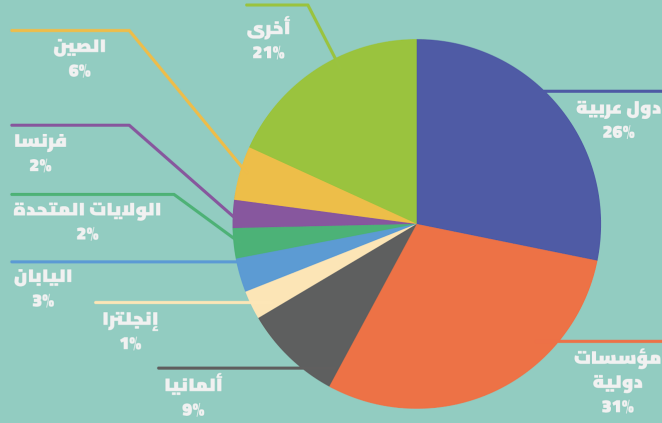
يبلغ نصيب الدين الخارجي من الناتج المحلي 37%. للمقارنة: تبلغ تلك النسبة 58.2% في الدول النامية و40.9% في دول أمريكا اللاتينية. إنه عالم الأزمات الاقتصادية.

#الدين\_الخارجي

يبلغ نصيب الدين الخارجي من الناتج المحلي 36%. للمقارنة: تبلغ تلك النسبة 58.2% في الدول النامية و40.9% في دول أمريكا اللاتينية. إنه عالم الأزمات الاقتصادية.

## 4- من يُقرض مصر؟

### من يُقرض مصر؟



الدول والجهات المقرضة مارس 2018

#الدين\_الخارجي

ثلاث دول عربية (السعودية والإمارات والكويت) يملكون ربع الديون الخارجية. والصين دائن جديد. لا نعرف شروط تلك القروض:

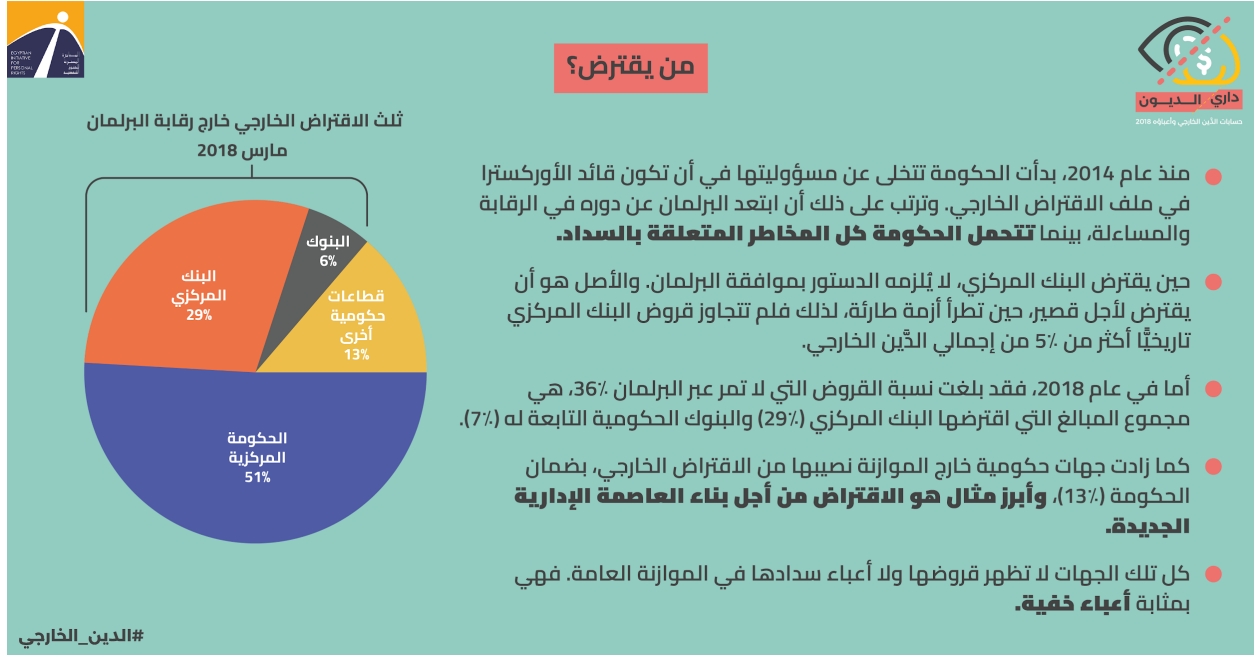
- عدد سنوات السماح قبل أن تبدأ في السداد X
- أجل السداد (عدد سنوات السداد) X
- ومعدل الفائدة على القرض X

ثلاث دول عربية (السعودية والإمارات والكويت) يملكون ربع الديون الخارجية. والصين دائن جديد.

لا نعرف شروط تلك القروض:

- عدد سنوات السماح قبل أن نبدأ في السداد  $X$ ، أجل السداد (عدد سنوات السداد)  $X$ ، ومعدل الفائدة على القرض  $X$ .

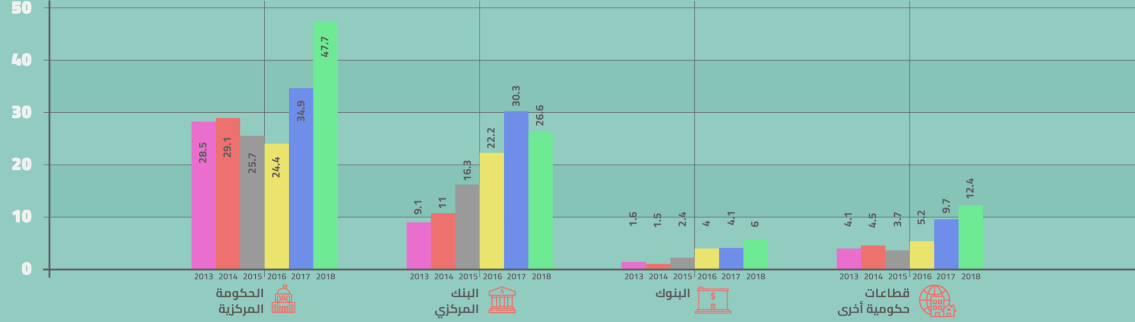
## 5- من يقترض؟



- منذ عام 2014، بدأت الحكومة تتخلى عن مسؤوليتها في أن تكون قائد الأوركسترا في ملف الاقتراض الخارجي. وترتب على ذلك أن ابتعد البرلمان عن دوره في الرقابة والمساءلة، بينما تتحمل الحكومة كل المخاطر المتعلقة بالسداد.
- حين يقترض البنك المركزي، لا يلزمه الدستور بموافقة البرلمان. والأصل هو أن يقترض لأجل قصير، حين تطرأ أزمة طارئة، لذلك فلم تتجاوز قروض البنك المركزي تاريخياً أكثر من 5% من إجمالي الدين الخارجي.
- أما في عام 2018، فقد بلغت نسبة القروض التي لا تمر عبر البرلمان 36%، هي مجموع المبالغ التي اقترضها البنك المركزي (29%) والبنوك الحكومية التابعة له (7%).
- كما زادت جهات حكومية خارج الموازنة نصيبها من الاقتراض الخارجي، بضمن الحكومة (13%)، وأبرز مثال هو الاقتراض من أجل بناء العاصمة الإدارية الجديدة.
- كل تلك الجهات لا تظهر قروضها ولا أعباء سدادها في الموازنة العامة. فهي بمثابة أعباء خفية.

## 6- من المقترض الأكبر؟ الحكومة تحاول استعادة السيطرة

الجهات المقرضة من الخارج (% من الناتج المحلي الإجمالي)



- في عام 2018، بدأت الحكومة تستعيد شيئاً من التحكم في الاستدانة الخارجية. وزاد نصيبها إلى نصف الدين الخارجي، مقابل الثلث فقط في العام الماضي.
- كانت جهة واحدة -هي الحكومة- مسؤولة تاريخياً (وحتى عام 2013) عن أكثر من 80% من اتفاقات القروض الخارجية. ونصيب البنك المركزي من الاقتراض الخارجي لا يزيد عن 5% (للطوارئ فقط). ويضمن ذلك حسن التنسيق، وموافقة البرلمان.
- ومع ذلك، زادت نسبة الاستدانة الخارجية لدى القطاعات الحكومية الأخرى (مثل العاصمة الإدارية وغيرها من مشروعات البنية التحتية). كما زادت لدى البنوك، لأسباب سوف نشرحها لاحقاً.

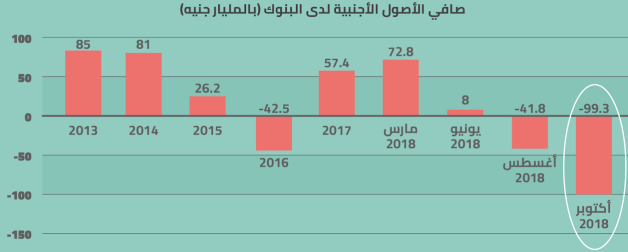
#الدين\_الخارجي

في عام 2018، بدأت الحكومة تستعيد شيئاً من التحكم في الاستدانة الخارجية. وزاد نصيبها إلى نصف الدين الخارجي، مقابل الثلث فقط في العام الماضي.

كانت جهة واحدة -هي الحكومة- مسؤولة تاريخياً (وحتى عام 2013) عن أكثر من 80% من اتفاقات القروض الخارجية. ونصيب البنك المركزي من الاقتراض الخارجي لا يزيد عن 5% (للطوارئ فقط). ويضمن ذلك حسن التنسيق، وموافقة البرلمان.

ومع ذلك، زادت نسبة الاستدانة الخارجية لدى القطاعات الحكومية الأخرى (مثل العاصمة الإدارية وغيرها من مشروعات البنية التحتية). كما زادت لدى البنوك، لأسباب سوف نشرحها لاحقاً.

## 7- البنوك تستدين سرّاً من الخارج لعلاج أزمة الدولار



● عام 2018، أزمة المكتومة لنقص الدولار.

● حين تشح الدولارات في مصر، يفترض أن يرتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه. وعادة ما تكون أول ردة فعل لصانع القرار المصري (البنك المركزي) هي الدفاع عن قيمة الجنيه. حدث هذا في عام 2018.

● اتخذ البنك المركزي قرار الدفاع عن الجنيه عن طريق "إلزام" البنوك الحكومية بالاقتراض من الخارج، وهي ديون مخفية عن الأعين.

● وذلك بدلاً من بيع جزء من الاحتياطيات الدولية التي يحتفظ بها في السوق، فتقل أزمة نقص الدولار.

● كانت قيمة الأصول التي تمتلكها البنوك في الخارج تزيد عن خصومها (ديونها)، بفائض حوالي 73 ملياراً، وذلك في مارس 2018، حتى بدأ الوضع ينقلب.

● يوضح الشكل أعلاه كيف زادت المديونية الخارجية للبنوك، عن الأصول التي تملكها تلك البنوك في الخارج، خلال سبعة أشهر فقط، لتصل صافي الخصوم إلى 99 مليار جنيه في شهر أكتوبر 2018.

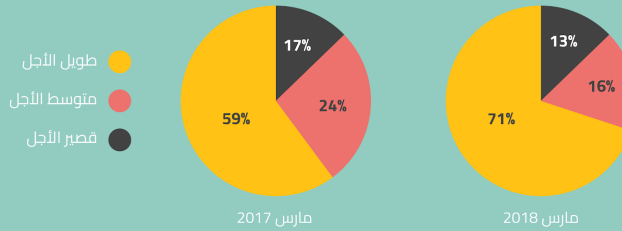
#الدين\_الخارجي

عام 2018، أزمة المكتومة لنقص الدولار.

- حين تشح الدولارات في مصر، يفترض أن يرتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه. وعادة ما تكون أول ردة فعل لصانع القرار المصري (البنك المركزي) هي الدفاع عن قيمة الجنيه. حدث هذا في عام 2018.
- اتخذ البنك المركزي قرار الدفاع عن الجنيه عن طريق "إلزام" البنوك الحكومية بالاقتراض من الخارج، وهي ديون مخفية عن الأعين. وذلك بدلاً من بيع جزء من الاحتياطيات الدولية التي يحتفظ بها في السوق، فتقل أزمة نقص الدولار.
- كانت قيمة الأصول التي تمتلكها البنوك في الخارج تزيد عن خصومها (ديونها)، بفائض حوالي 73 ملياراً، وذلك في مارس 2018، حتى بدأ الوضع ينقلب.
- يوضح الشكل أعلاه كيف زادت مديونية البنوك الخارجية، عن الأصول التي تملكها تلك البنوك في الخارج، خلال سبعة أشهر فقط، لتصل صافي الخصوم إلى 99 مليار جنيه في شهر أكتوبر 2018.

8- آجال السداد.. خطوة إلى الأمام.. خطوة إلى الوراء؟

- طرأ تحسن نسبي في تمديد متوسط آجال السداد خلال العام، مارس - 2017- مارس 2018. وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنها تساهم في تسهيل سداد القرض.
- انخفضت نسبة الديون صعبة السداد (قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل) إلى 29% من إجمالي الديون، مقارنة بنسبة 41% في العام السابق. وفي المقابل، زادت نسبة الديون طويلة الأجل إلى 71%.
- كلما طالت فترة السماح (السنوات التي تمر قبل أن يبدأ البلد في سداد القرض)، وكلما طالت سنوات السداد وكلما انخفض معدل الفائدة، وصف القرض بأنه سهل.
- إلا أن هذا التحسن النسبي مهدد وهش. لأنه نظرًا إلى ظروف الاقتصاد العالمي، فقد تعود مصر "جذابة" في عيون مقرضي الديون قصيرة الأجل (الأموال الساخنة)، ويشجع ذلك الوضع الحكومة على الاستسهال، وعودة الاعتماد على القروض قصيرة الأجل المملوكة للأجانب.



#الدين\_الخارجي

- طرأ تحسن نسبي في تمديد متوسط آجال السداد خلال العام، مارس 2017- مارس 2018. وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنها تساهم في تسهيل سداد القرض.
- انخفضت نسبة الديون صعبة السداد (قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل) إلى 29% من إجمالي الديون، مقارنة بنسبة 41% في العام السابق. وفي المقابل، زادت نسبة الديون طويلة الأجل إلى 71%.
- كلما طالت فترة السماح (السنوات التي تمر قبل أن يبدأ البلد في سداد القرض)، وكلما طالت سنوات السداد وكلما انخفض معدل الفائدة، وصف القرض بأنه سهل.
- إلا أن هذا التحسن النسبي مهدد وهش. لأنه نظرًا إلى ظروف الاقتصاد العالمي، فقد تعود مصر "جذابة" في عيون مقرضي الديون قصيرة الأجل (الأموال الساخنة)، ويشجع ذلك الوضع الحكومة على الاستسهال، وعودة الاعتماد على القروض قصيرة الأجل المملوكة للأجانب.

9- زيادة العبء السنوي للسداد:

400= مليار جنيه خرجت  
برة البلد في سنة واحدة

مارس 2018	مارس 2017	الديون الخارجية مستحقة السداد (مليار دولار)
11.5	12.6	قروض قصيرة الأجل (تسدد في خلال نفس العام) (1)
13	6.057	قروض متوسطة وطويلة تسدد خلال نفس العام (2)
<b>25.5</b>	<b>18.66</b>	<b>مجموع القروض التي تسدد خلال عام (1+2)</b>
27.8%	25.3%	نسبة الديون المستحقة إلى إجمالي الدين الخارجي
57.5%	65.4%	نسبة الديون المستحقة إلى الاحتياطيات الدولية

#الدين\_الخارجي

مارس 2018	مارس 2017	الديون الخارجية مستحقة السداد (مليار دولار)
11.5	12.6	قروض قصيرة الأجل (تسدد في خلال نفس العام) (1)
13	6.057	قروض متوسطة وطويلة تسدد خلال نفس العام (2)
24.5	18.66	مجموع القروض التي تسدد خلال عام (1+2)
27.8%	25.3%	نسبة الديون المستحقة إلى إجمالي الدين الخارجي
57.5%	65.4%	نسبة الديون المستحقة إلى الاحتياطيات الدولية

ارتفعت أعباء سداد القروض الخارجية خلال العام الذي انتهى في مارس 2018، إلى 24.5 مليار دولار مقارنة بـ 18.66 مليار في العام السابق. يأتي ذلك كنتيجة لزيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل خلال السنوات السابقة.

يعادل هذا المبلغ (24.5 مليار دولار) 441 مليار جنيه، خرجت في عام واحد إلى خارج البلاد، مما يحرم البلد من موارد ضخمة للتنمية.

## زيادة العبء السنوي للسداد

- ارتفعت أعباء سداد القروض الخارجية خلال العام الذي انتهى في مارس 2018، إلى 24.5 مليار دولار مقارنة بـ 18.66 مليار في العام السابق. يأتي ذلك كنتيجة لزيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل خلال السنوات السابقة.
- يعادل هذا المبلغ (24.5 مليار دولار) 441 مليار جنيه، خرجت في عام واحد إلى خارج البلاد، مما يحرم البلد من موارد ضخمة للتنمية.
- يحتاج سداد هذا المبلغ إلى أربعة أضعاف عائدات قناة السويس. أو 100 % من حصة الصادرات في عام 2017-2018.
- يعادل هذا المبلغ 4 أضعاف ميزانية التعليم في العام الحالي. و 8 أضعاف ميزانية الصحة.
- تضطر مصر إلى الاقتراض الخارجي لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الضخمة تلك، وذلك بدلا من استخدام ذلك الاقتراض في التنمية وبناء المشروعات، وهو ما يسمى فخ المديونية.

#الدين\_الخارجي

يحتاج سداد هذا المبلغ إلى أربعة أضعاف عائدات قناة السويس. أو 100 % من حصة الصادرات في عام 2017-2018.

## زيادة العبء السنوي للسداد



100%  
في عام 2017-2018 من حصة الصادرات



أربعة أضعاف  
عائدات قناة السويس

**441**  
مليار جنيه

- يحتاج سداد هذا المبلغ إلى أربعة أضعاف عائدات قناة السويس. أو 100 % من حصة الصادرات في عام 2017-2018.

- يعادل هذا المبلغ (24.5 مليار دولار) 441 مليار جنيه، خرجت في عام واحد إلى خارج البلاد، مما يحرم البلد من موارد ضخمة للتنمية.

#الدين\_الخارجي

يعادل هذا المبلغ 4 أضعاف ميزانية التعليم في العام الحالي. و 8 أضعاف ميزانية الصحة.

## زيادة العبء السنوي للسداد



8 أضعاف  
ميزانية الصحة



4 أضعاف  
ميزانية التعليم

# 441

مليار جنيه

- يعادل هذا المبلغ 4 أضعاف ميزانية التعليم في العام الحالي، و 8 أضعاف ميزانية الصحة.

- يعادل هذا المبلغ (24.5 مليار دولار) 441 مليار جنيه، خرجت في عام واحد إلى خارج البلاد، مما يحرم البلد من موارد ضخمة للتنمية.

#الدين\_الخارجي

تضطر مصر إلى الاقتراض الخارجي لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الضخمة تلك، وذلك بدلا من استخدام ذلك الاقتراض في التنمية وبناء المشروعات، وهو ما يسمى فخ المديونية.

## زيادة العبء السنوي للسداد

# 441

مليار جنيه

18.66  
مليار  
دولار

مارس 2017

24.5  
مليار  
دولار

مارس 2018

- يعادل هذا المبلغ (24.5 مليار دولار) 441 مليار جنيه، خرجت في عام واحد إلى خارج البلاد، مما يحرم البلد من موارد ضخمة للتنمية.

- ارتفعت أعباء سداد القروض الخارجية خلال العام الذي انتهى في مارس 2018، إلى 24.5 مليار دولار مقارنة بـ 18.66 مليار في العام السابق. يأتي ذلك كنتيجة لزيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل خلال السنوات السابقة.

#الدين\_الخارجي

التوصيات:

- إعادة ملف الديون الخارجية إلى يد الحكومة، وتحت إشراف البرلمان. لا ديون خارجية بدون استئذان البرلمان، أيًا كانت الجهة المقترضة، وتقدم خطة السداد وخطة استخدام الدين.
- وضع خطة خمسية معلنة للمشروعات المراد تمويلها بالاقتراض الخارجي، وخطة موازية لتنمية الموارد الدولارية التي تتيح السداد، يقرها البرلمان في تشريع، وتحاسب الحكومة على درجة التزامها بتلك الخطة.
- وضع سقف قانوني للاقتراض الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (أيام مبارك كانت موجودة بدون التزام تشريعي). وسقف آخر للاقتراض البنك المركزي الخارجي (كنسبة من الاحتياطيات).
- إعادة هيكلية الدين الخارجي بغرض إطالة آجال السداد، والعودة إلى نسبة 90% ديون طويلة الأجل (الديون السهلة). وذلك بدلًا من الخطة الحالية (غير المعلنة) التي علق عليها نائب وزير المالية لرويترز بأن متوسط آجال الدين العام (داخلي + خارجي) لا يتعدى عامين حاليًا. وأن الهدف هو إطالة الأجل إلى ثلاث سنوات ونصف. ولكن تلك الخطة تبقى متوسط آجال الدين متوسطة لا طويلة الأجل، وهي تجعل عملية السداد صعبة.

### #الدين\_الخارجي

1. إعادة ملف الديون الخارجية إلى يد الحكومة، وتحت إشراف البرلمان. لا ديون خارجية بدون استئذان البرلمان، أيًا كانت الجهة المقترضة، وتقدم خطة السداد وخطة استخدام الدين.
2. وضع خطة خمسية معلنة للمشروعات المراد تمويلها بالاقتراض الخارجي، وخطة موازية لتنمية الموارد الدولارية التي تتيح السداد، يقرها البرلمان في تشريع، وتحاسب الحكومة على درجة التزامها بتلك الخطة.
3. وضع سقف قانوني للاقتراض الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (أيام مبارك كانت موجودة بدون التزام تشريعي). وسقف آخر للاقتراض البنك المركزي الخارجي (كنسبة من الاحتياطيات).
4. إعادة هيكلية الدين الخارجي بغرض إطالة آجال السداد، والعودة إلى نسبة 90% ديون طويلة الأجل (الديون السهلة). وذلك بدلًا من الخطة الحالية (غير المعلنة) التي علق عليها نائب وزير المالية لرويترز بأن متوسط آجال الدين العام (داخلي + خارجي) لا يتعدى عامين حاليًا. وأن الهدف هو إطالة الأجل إلى ثلاث سنوات ونصف. ولكن تلك الخطة تبقى متوسط آجال الدين متوسطة لا طويلة الأجل، وهي تجعل عملية السداد صعبة.
5. نشر شروط القروض وشروط سدادها. حتى الآن، لا نعرف مدى صعوبة شروط السداد في ثلثي الحالات (باستثناء القروض من الصندوق والبنك الدوليين وعدد من المؤسسات الدولية). لأن البيانات لا تنشر حول تلك الشروط (أي فترة سماح وعدد سنوات (آجال) السداد وسعر الفائدة).
6. وأخيرًا، العودة إلى غلبة الديون متعددة الأطراف بدلًا من الديون الثنائية (التي تعتمد على الرضا السياسي).